OPEN ACCESS
Received: 29 -11 -2023
Accepted: 20- 02-2024

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

The Secrets of Qur'anic Systems in the Multiplicity of Morphological Formulas of the Same Root

Dr. Hamoud Bin Hammad Al-Rabay *
hrbay@qu.edu.sa

Abstract:

The research aims to reveal the secrets of the Qur'anic systems in the multiplicity of morphological formulas of the same root, and to know the function of each formula, and the differences and connotations it contains. It is divided into an introduction and two sections, the first section: defining the morphological formula. The second topic: studying the multiplicity of morphological formulas with one root and analyzing them through books of interpretation, Qur'anic sciences, books of readings, language books and dictionaries, and books of grammar and morphology. The research concluded that the multiplicity of morphological formulas of the same root may be due to the Arabs' expansiveness in their speech, or to indicate emphasis and that the morphological formulas may be multiple and combined at the same time. This is because the Arabs in their speech move from the lowest to the highest, and advance from least to most.

Keywords: Quranic Systems, Multiple Formulas, Morphological Formulas, One Root.

* Associate Professor of Grammar and Morphology, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Languages and Humanities, Qassim University, Kingdom of Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Rabay, Hamoud Bin Hammad. (2024). The Secrets of Qur'anic Systems in the Multiplicity of Morphological Formulas of the Same Root, *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *6*(1): 447 -470.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2023/11/29م
تاريخ القبول: 2024/02/20م

أسرار النظم القرآني في تعدد الصيغ الصرفية ذات الأصل الواحد

د. حمود بن حماد الربعي *
hrbay@qu.edu.sa

ملخص:

يهدف البحث إلى الكشف عن أسرار النظم القرآني في تعدد الصيغ الصرفية ذات الأصل الواحد، ومعرفة وظيفة كل صيغة منها، وما تحتويه من فروق ودلالات. واقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، ومبحثين، المبحث الأول: الجانب النظري. والمبحث الثاني: الجانب التطبيقي، من خلال كتب التفسير، وعلوم القرآن، وكتب القراءات، وكتب اللغة والمعاجم، وكتب النحو والصرف، وقد توصل إلى نتائج، منها: أن تعدد الصيغ الصرفية من أصل واحد، قد يكون من اتساع العرب في كلامها، أو للدلالة على التأكيد، وأن الصيغ الصرفية قد تتعدد ويجمع بينها في آن واحد؛ وذلك أن العرب في كلامهم يخرجون من الأدنى إلى الأعلى، ويترقّون من الأقل إلى الأكثر.

الكلمات المفتاحية: النظم القرآني، تعدد الصيغ، الصيغ الصرفية، الأصل الواحد.

* أستاذ النحو والصرف المشارك بقسم اللغة العربية وآدابها-كلية اللغات والعلوم الإنسانية-جامعة القصيم- المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: الربعي، حمود بن حماد. (2024). أسرار النظم القرآني في تعدد الصيغ الصرفية ذات الأصل الواحد، *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، 6*(1): 447-470.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
DOI:https://doi.org/10.53286/arts.v6i1.1794

المقدمة:

عنيت الدراسات الصرفية بالصيغ الصرفية وبيان دلالاتها، ولفت انتباهي في النظم القرآني تعدد الصيغ الصرفية من أصل واحد -تحديدًا- ومن الأهمية الكشف عن أسرار النظم القرآني لهذه الصيغ، ومعرفة وظيفة كل صيغة منها، وما تحتويه من فروق ودلالات، وهل زيادة المبنى يعني زيادة المعنى في الصيغة الصرفية، أو ثمة أغراض أخرى لهذا التعدد؟.

ولقد كان لهذه الأهمية باعث في دراسة هذه الصيغ ومعرفة دلالاتها من خلال السياق.

وقد جاءت هذه الصيغ مبثوثة في مختلف المصادر والمراجع، وقد تناولها الباحثون في دراسات عديدة، منها:

-تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية، لأحمد محمود الصالح، أطروحة دكتوراه، من جامعة مؤتة 2007.

-ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفية. لوسمية المنصور. بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية عام 2002م.

-تعدد الصيغ الصرفية للدلالة على معنى واحد آثاره وأسبابه (الفاعلية والمفعولية أنموذجًا). لعمر بن عواد الحربي. بحث منشور في مجلة جامعة طيبة سنة 2022م.

-الأبنية الصرفية دراسة تحليلية لمفهوم التعددية. لعبد المجيد الجيلي إبراهيم، بحث منشور في المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي.2017م.

-التعدد الوظيفي للصيغ الصرفية وتحولها في مفردات غريب القرآن. لساهر القرالة، ومحمد الملاحمة، بحث منشور في مجلة الزرقاء، عام 2023.

- سر الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل لغوي واحد في القرآن. عودة القيسي. وهو كتاب طبعته مؤسسة الرسالة عام 1996م.

إلا أن هذا البحث يختلف عنها من خلال تناوله تعدد الصيغ الصرفية من أصل واحد في القرآن الكريم، وإن كان في ظاهره يلتقي مع دراسة عودة القيسي، إلا أنه يختلف عنها من حيث هذه المسائل ومضمونها، وإن التقى معها في مسألة واحدة وهي ذات الأصل(قدر) التي ركز فيها الباحث على الاستقصاء والجانب التفسيري والبلاغي.

إضافة إلى دراسة هذه المسائل بشكل أعمق من خلال أقوال العلماء في كتب التفسير، وعلوم

القرآن، وكتب القراءات، وكتب اللغة والمعاجم وكتب النحو والصرف، وغيرها.

وهذه المسائل- على سبيل التمثيل لا الحصر- هي محل التساؤل والنظر عند الباحث .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، ومبحثين: المبحث الأول: الجانب النظري. والمبحث الثاني: الجانب التطبيقي، ثم ختمت البحث بخاتمة موجزة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، وأتبعتها بذكر قائمة بعناوين المصادر والمراجع التي أفدت منها.

المبحث الأول: الجانب النظري.

*الصيغ الصرفية لغة واصطلاحًا.

الصيغة لغة: من صَاغَ الشيء يَصُوغُه صَوْغًا وصِيَاغةً، إذا هَيَّأه على مثالٍ مُسْتقِيم، وَأَصْلَحَهُ على أَحْسَنِ تَقْوِيم، وسَبَكَه عليه فانْصَاغ. وصيغة الأمر كذا وكذا: هيئته التي بُني عليها، وصيغة الكلمة: هيئتها الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها (الزبيدي، 1965: 95/1، 533/22، ومجمع اللغة العربية: 1/ 528، 529).

والصرف في اللغة: التغيير والتحويل، ومنه: تصريف الرياح، أي: تغييرها وصرفها من جهة إلى جهة (ابن منظور، 1414: 189/9).

والصرف في الاصطلاح: أن تأتي إلى مثال من الحروف الأصول فتشتقَّ منه بزيادة أو بنقص أمثلة مختلفة يدل كل مثال منها على معنى لا يدل عليه المثال الآخر" (الثمانيني، 1999، ص 211).

وقال الرضي:" المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة، وحركاتها المعينة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه" (الرضي، 1982: 2/1).

وجدير بالذكر أن ننبه إلى أن (الصرف، والتصريف) لفظان مترادفان من جهة الاصطلاح، قال الميداني:" التصريف تفعيل من الصرف، وهو أن تصرف الكلمة الواحدة فتولد منها ألفاظ مختلفة ومعان متفاوتة..." (الميداني، 1299، ص 4).

وقال ابن مالك في الألفية (ابن مالك، د.ت، ص 73):

حَرْفٌ وشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي ... ومَا سِواهُمَا بِتَصْرِيْفٍ حَرِي

وقال الحملاوي:" الصرف، ويقال له: التصريف" (الحملاوي، د.ت، ص 11).

وقد توسع العرب في كلامهم في استعمال الصيغ الصرفية للدلالة على معانٍ محددة، ما ترتب عليه تعدد الصيغ التي ترجع إلى أصل لغوي واحد.

وهذه الدراسة تتناول تعدد الصيغ الصرفية المشتقة من أصل لغوي واحد في القرآن الكريم؛ إذ ورد في القرآن صيغ كثيرة، لكل صيغة معناها ودلالتها وسياقها، ترجع كلها إلى أصل لغوي واحد، وتتفاوت هذه الصيغ من حيث العدد ما بين صيغتين اثنتين إلى خمس صيغ، ويحسن أن نذكرها – على سبيل التمثيل-:

-الصيغتان نحو : حَافِظ وحَفِيْظ، قال تعالى: ﴿فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗاۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ٦٤﴾ [يوسف: 64]، وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيۡكُم بِحَفِيظٖ ١٠٤ ﴾ [الأنعام: 104].

ونحو: مَلُوم مُلِيْم، قال تعالى: ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ فَتَقۡعُدَ مَلُومٗا مَّحۡسُورًا ٢٩ ﴾ [الإسراء: 29]، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَجۡعَلۡ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتُلۡقَىٰ فِي جَهَنَّمَ مَلُومٗا مَّدۡحُورًا ٣٩ ﴾ [الإسراء: 39].

ونحو: خَاشِعَة وخُشَّعًا. قال تعالى: ﴿ خَٰشِعَةً أَبۡصَٰرُهُمۡ تَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٞۖ﴾ [القلم: 43]، وقال تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ مِنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ كَأَنَّهُمۡ جَرَادٞ مُّنتَشِرٞ ٧﴾ [القمر: 7].

-أو ثلاث صيغ، نحو: رَشَدَا رُشْد رَشَاد، قال تعالى: ﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحۡمَةٗ وَهَيِّئۡ لَنَا مِنۡ أَمۡرِنَا رَشَدٗا ﴾ [الكهف: 10]. وقال تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ﴾ [البقرة: 256]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِيٓ ءَامَنَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ٣٨﴾ [غافر: 38].

ونحو: الرَّهْب رَهَبًا رَهْبَة، قال تعالى: ﴿ٱسۡلُكۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٖ وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهۡبِۖ فَذَٰنِكَ بُرۡهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِۦٓۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمٗا فَٰسِقِينَ ٣٢﴾ [القصص: 32]، وقال تعالى:﴿إِنَّهُمۡ كَانُواْ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ وَيَدۡعُونَنَا رَغَبٗا وَرَهَبٗاۖ وَكَانُواْ لَنَا خَٰشِعِينَ ٩٠﴾ [الأنبياء: 90]، وقال تعالى: ﴿ لَأَنتُمۡ أَشَدُّ رَهۡبَةٗ فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَفۡقَهُونَ ١٣ ﴾ [الحشر: 13].

ونحو: جَهْرًا وجِهَارا وجَهْرَة، قال تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ۖ هَلْ يَسْتَوُۥنَ ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [النحل: 75]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنِّى دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴿٨﴾﴾ [نوح: 8]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [البقرة: 55].

-أو أربع صيغ، نحو: النِّعْمَة النَّعْمَة النَّعِيم النَّعْمَاء، قال تعالى: ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ۗ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٢١١﴾﴾ [البقرة: 211]، وقال تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٢٥﴾ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ﴿٢٦﴾ وَنَعْمَةٍ كَانُوا۟ فِيهَا فَٰكِهِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [الدخان: 25-٢٧]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَٰهُمْ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٦٥﴾﴾ [المائدة: 65]، وقال تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ نَعْمَآءَ بَعْدَ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ ٱلسَّيِّـَٔاتُ عَنِّىٓ ۚ إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ فَخُورٌ ﴿١٠﴾﴾ [هود: 10].

-أو خمس صيغ، نحو: ضَرّ الضُّر الضَّرَر الضَّرَّاء الضِّرَار، قال تعالى: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ۚ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٧٦﴾﴾ [المائدة: 76]، وقال تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾﴾ [الأنعام: 17]، وقال تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: 95]، وقال تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ [البقرة: 177]. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ۚ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟ ۚ﴾ [البقرة: 231].

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي

يتناول هذا المبحث دراسة تعدد الصيغ الصرفية ذات الأصل الواحد، ومنها:

1-لفظ(الرحمن)، و(الرحيم)

ورد هذان اللفظان في القرآن الكريم كثيرًا، ومن الآيات التي ورد فيها اللفظان قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣﴾﴾ [الفاتحة: 2-3].

وقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: 110].

حيث جاء (الرحمن) على وزن (فَعْلان) و(الرحيم) على وزن(فَعِيل) وكلاهما مشتق من أصل واحد، وهو: رَحِم.

ذهب أبو عبيدة إلى أن معناهما واحد، كَ(نَدْمَان ونَدِيم) (أبو عبيدة، 1381: 21/1؛ أبو حيان، 1993: 128/1)، واحتج بقول حسان بن ثابت ﷺ (2006، ص 75؛ وأبو عبيدة، 1381: 22/1):

لا أَخْـــدِشُ الخَـــدْشَ بـــالجَلِيسِ ولا يَخْشَـى نَـدِيمي إذا انْتَشَـيْتُ يَـدِي

(أهـوى حـديثَ النَّـدْمَانِ فِـي فَلَـقِ الـصْ صُـــبحِ وصـــوتَ المُغَـــرِّدِ الغَـــرِدِ

وذهب قطرب إلى أنه جمع بينهما للتوكيد، وأنهما بمعنى واحد (الأنباري، 1992: 58/1)،كما قال الله تعالى:" وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه"، فـ(يطير بجناحيه) توكيد لـ(طائر)؛ إذ الطيران لا يكون إلا بالجناح (الأنباري، 1992: 58/1).

وقول عدي بن زيد (1965، ص 159):

وَجَعَـلَ الشَّـمس مِصْـرًا لا خفَـاءَ بِـهِ بَـيْنَ النَّهـارِوَبَـيْن اللَّيْـلِ قَـدْ فَصَـلا

"أراد: بين النهار والليل، فأدخل (بين) للتأكيد" (الأنباري، 1992: 59/1).

وذهب ثعلب إلى أن (الرحمن) عبراني، وأصله: يا رحمن، فلما نقل إلى العربية أُتبع بـ(الرحيم) ليكون بيانًا له (ابن عسكر، 1997، ص 41، والأنباري، 1992: 59/1)، وأنشد لجرير(جرير، د.ت، ص 167، وابن منظور، 1414: 231/12):

لَـنْ تُـدْرِكوا المَجْـدَ أَوتَشْـرُوا عَبـاءَكُمُ بـالخَزِّ، أَوتَجْعَلُـوا التَّنُّـومَ ضَـمْرانا

أَوتَتْرُكـون إِلـى القَسَّـيْنِ هِجْـرَتَكُمْ ومَسْـحَكُمْ صُـلْبَهُمْ رَحْمـانَ قُرْبانـا

وذهب بعضهم كالزمخشري والعكبري إلى أن (فَعْلان) أبلغ من (فَعِيل) (الزمخشري، 1407: 1 / 41)، فالزيادة في المبنى تدل على زيادة المعنى، و(فَعْلان) يعني المبالغة من حيث الامتلاء والغلبة، كـ(غَضْبَان وسَكْرَان)؛ ولذلك قالوا: رحمن الدنيا والآخرة، ورحيم الدنيا، ويقولون: إن الزيادة في البناء لزيادة المعنى، وكان القياس الترقي من الأدنى إلى الأعلى، كقولهم: شجاعٌ باسلٌ، وأردف الرحمن- الذي يتناول جلائل النعم وعظائمها وأصولها- بالرحيم كالتتمة والرديف ليتناول ما دق منها ولطف (الزمخشري، 1407: 5/1-8).

وذهب بعضهم كأبي حيان إلى اختلاف (فَعْلان) و(فَعِيل) من جهة المبالغة؛ فلذلك جمع بينهما، فمبالغة (فَعْلان) مِنْ حَيْثُ الامتلاء والغلبة، كـ(غَضْبَان وسَكْرَان)، ومبالغة (فَعِيْل) من حيث التكرار

والوقوع بمحال الرحمة (أبو حيان، 1993: 128/1، والزجاج، 1988: 43/1)، فلكل واحد منهما فائدة غير الآخر (السمين الحلبي، د.ت: 32/1).

وذهب بعضهم إلى أن (الرحيم) أبلغ من (الرحمن)، ويدل على ذلك عدة أمور، منها (السهيلي، 1992: 42، والسمين الحلبي، د.ت: 33/1):

- تقديم (الرحمن) على (الرحيم)؛ لأن العرب في كلامهم يخرجون من الأدنى إلى الأعلى، ويترقّون من الأقل إلى الأكثر، فيقولون: فقيهٌ عالمٌ، وشجاعٌ باسلٌ، ولا يعكسونه لفساد المعنى، وذلك أنه لو تقدم الأبلغ لكان الثاني داخلًا تحته، فلم يكن لذكره معنى (الزمخشري، 1407: 8/1).

-أن أكثر صفات الله-تعالى- التي قصد بها المبالغة جاءت على(فَعِيل)، كرَحِيم، وقَدِير، وعليم، وحكيم، وغيرها. ولم يأت على(فَعْلان) إلا قليل؛ فلو كان(فَعْلان) أبلغ، لكان في صفات الله-تعالى- أكثر.

- كما أن لفظ(فَعْلَان) مضارع للفظ التثنية، والتثنية تضعيف (السهيلي، 1992: 42)، فإن(فَعِيل) من أبنية الجمع الكثير، كعَبْد وعَبِيد، وكَلْب وكَلِيْب، والجمع أكثر من التثنية.

-وأن لفظ (الرحيم) أفاد رحمته في الدنيا والآخرة، كما يروى: رحيم الدنيا ورحمان الآخرة؛ لأنه في الدنيا يَرْحم المؤمن والكافر، وفي الآخرة لا يرحم إلا المؤمن، فوجب أن يكون اسم الرحيم أبلغ (ابن عسكر، 1997، ص 42).

وذهب أكثر العلماء إلى أن الرحمن أبلغ من الرحيم (ابن عسكر، 1997، ص 40، والزركشي، 1957: 504/1):

قال الزجاجيّ: "(فَعْلان) أشد مبالغة من(فَعِيل) كما يقال: غَضْبَان، للممتلئ غَضَبًا، وعَطْشَان للممتلئ عَطَشًا فكذلك الرحمن: ذو النهاية في الرحمة الذي وسعت رحمته كل شيء، وكل اسم كان عن طريقة الفعل أشد انعدالًا كان في المدح أبلغ، فـ(رَحْمَان) أشد انعدالًا عن طريقة الفعل من(رَحِيم) فلذلك كان في المدح أبلغ" (الزجاجي، 1986، ص 40).

وقال السهيلي: لفظ (فَعْلَان) مضارع للفظ التثنية، والتثنية في الحقيقة والصفة تضعيف، والجمع بين الصفتين(الرحمن الرحيم) للإنباء عن رحمة عاجلة ورحمة آجلة، أو عن رحمة عامة و رحمة خاصة لقارئ القرآن (السهيلي، 1992: 42).

وقال السمين الحلبي: الألف واللام في (الرحمن) للغلبة (السمين الحلبي، د.ت: 33/1)، ولا يطلق على غير الله تعالى (السمين الحلبي، د.ت: 33/1. والزجاج، 1988: 43/1، وابن منظور، 1414:

230/12)، وأن رواية (رحيم الدنيا ورحمان الآخرة) دالة على أن الرحمن أبلغ؛ وذلك لأن القيامة فيها الرحمة أكثر بأضعاف، وأثرها فيها أظهر، على ما يُروى أنه خَبَّأ لعباده تسعاً وتسعينَ رحمةً ليوم القيامة (السمين الحلبي، د.ت: 33/1).

ونُقل عن أبي عبيدة اختلاف الصيغتين فـ(فَعْلان) للمبالغة، نحو: غَضْبان، للممتلئ غضبًا، و(فَعِيل) بمعنى الفاعل والمفعول (السمين الحلبي، د.ت: 33/1)؛ فـ(الرحمن) خاص اللفظ، عام المعنى، و(الرحيم) عام اللفظ، خاص المعنى، و(الرحمن) خاص اللفظ؛ لأنه لا يشركه فيه غيره، عام المعنى من حيث شموله جميع المخلوقات، و(الرحيم) عام اللفظ من حيث اشتراك المخلوقين في المسمى به، خاص من طريق المعنى؛ لأنه يرجع إلى اللطف والتوفيق؛ ولذلك لا يتعدى (فَعْلان) ويتعدى(فَعِيل) (السمين الحلبي، د.ت: 33/1)، كما حكى ابن سيده: هو حفيظٌ علمَك وعلمَ غيرك (السمين الحلبي، د.ت: 33/1).

والذي يظهر للباحث أن لكل واحد منهما فائدة غير الآخر، واختلافهما من جهة المبالغة؛ فلذلك جمع بينهما، فمبالغة (فَعْلان) من حيث الامتلاء والغلبة، كـ(غَضْبَان وسَكْرَان)، ومبالغة (فَعِيْل) من حيث التكرار والوقوع بمحال الرحمة، وهو ما ذكره أبو حيان.

2. لفظ(غَافِر)، و(غَفُور)، و(غَفَّار)

وردت هذه الألفاظ في القرآن الكريم كثيرًا، ومن الآيات التي وردت فيها:

قوله تعالى:﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾ [غافر: 3].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ١٧٣﴾ [البقرة: 173].

وقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ﴾ [طه: 82].

تعددت الصيغ الصرفية، فجاءت على صيغة (فَاعِل)و (فَعُول)، و(فَعَّال)، وهي مشتقة من أصل واحد، وهو: غَفَرَ.

وقد جاءت هذه الصيغ على اسم الفاعل أو محولة عنه، يقول سيبويه:" وأجروا اسمَ الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مُجراه إذا كان على بناء فاعلٍ لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلا أنه يريد أن يُحدَّثَ عن المبالغة فمَا هو الأصلُ الذى عليه أكثر هذا المعنى فَعولٌ، وفعّال، ومِفْعَال، وفَعِلٌ، وقد جاء فَعيلٌ كرَحِيم... " (سيبويه، 1998: 110/1).

وهذه الصيغ القياسية المتفق عليها (الحملاوي، د.ت، ص 62).

قال ابن مالك (ابن مالك، د.ت، ص 39):

فَعَّـــالٌ أو مِفْعَـــالٌ أو فَعُـــولُ فـي كثـرةٍ عَـنْ فَاعِـلٍ بَـدِيلُ

فَيَسْـــتَحِقُّ مَالَـــهُ مِـــنْ عَمَـــلِ وفِـي فَعِيـــلٍ قَـــلَّ ذا وفَعِـــلِ

وقد اختلف العلماء في عددها إلى أن بلغت اثني عشر بناء عند ابن خالويه (السيوطي، 2009: 243/2).

والتفصيل في هذه الصيغ المتعددة من أصل واحد، كالآتي:

(غَافِر) على وزن (فَاعِل)، فما دلالته الصرفية، وهل يختلف عن الصيغ الأخرى(غَفُور) و(غَفَّار) لدلالتها على المبالغة؟

عرف ابن مالك اسم الفاعل بقوله:" هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي" (أبو حيان، د.ت: 70/3).

قال أبو حيان في التعريف السابق: "قوله:(وهو الصفة) هذا جنس يشمل جميع الصفات من اسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبَّهة وغير مشبَّهة وأمثلة المبالغة" (أبو حيان، د.ت: 297/10).

وفي دلالة اسم الفاعل ذكر الإمام الشاطبي أن اسم الفاعل يدل على مطلق الفعل، كان كثيرًا أو قليلًا، فيقال: (فَاعِل) لمن تكرَّر منه الفعل وكَثُر، ولمن وقع منه فعلٌ ما، فإذا أرادوا أن يشعروا بالكثرة وضعوا أمثلة دالة عليها: (فَعُول) أو (فَعَّال) أو (مِفْعَال)، فـ(فَعُول) في الحقيقة بدل من (فَاعِل) المراد به الكثرة، وليس بدل من (فَاعِل) مطلقًا، وكذلك سائر الأمثلة، وهذا معنى قول ابن مالك:

فَعَّالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولُ في كَثْرَةٍ عن فاعلٍ بَدِيلُ

فكل صيغة بدل من(فَاعِل) في الموضوع في موضع الكثرة (الشاطبي، د.ت: 278/4).

وذكر الزركشي أن استعمال إحدى صيغ المبالغة يجوز أن يُعد من قبيل الاختصار، فإن قولك: ضَرُوْب، نائب عن قولك: ضَارِب وضَارِب وضَارِب (الزركشي، 1957: 502/2).

أما (غَفُور) و(غَفَّار) فكلاهما من صيغ المبالغة، فأيهما أقوى في المبالغة؟

ذهب بعض العلماء كابن جني (1994: 134/2، 195)، وابن خالويه (1977، ص 291) إلى أن كثرة الحروف أبلغ، فزيادة المبنى تدل على زيادة المعنى

وعليه فـ(غَفَّار) أبلغ من (غَفُور) بناء على القاعدة المشهورة: "زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى" (الزرقاني، 1996: 1/ 258).

وأكد على ذلك أبو هلال العسكري، وأنكر الزيادة في المبنى دون الزيادة في المعنى؛ لأن في ذلك تكثيرًا للغة بما لا فائدة فيه، وأنه محال في لغة واحدة أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما ظن كثير من النحويين واللغويين، وأن السامعين لم يعرفوا العلل والفروق فظنوا ما ظنوه من ذلك، وتأولوا على العرب ما لا يجوز فِي الحكم (العسكري، د.ت، ص 23، 24)، ونقل عن المحققين من أهل العربية أنه "لا يجوز أن تختلف الحركتان فِي الكلمتين ومعناهما واحد، قالوا: فإذا كان الرجل عدَّة للشيء قيل فِيهِ: (مِفْعَل)، مثل: مِرْحَم، ومِحْرَب، وَإِذا كان قويًا على الفعل، قيل: (فَعُول)، مثل: صَبُور، وشَكُور، وإذا كان ذلك عادة له، قيل: (مِفْعَال)، مثل: مِعْوَان، ومِعْطَاء ومِهْدَاء.

ومن لا يتحقق المعاني يظن أن ذلك كله يفيد المبالغة فقط وليس الأمر كذلك، بل هي مع إفادتها المبالغة تفيد المعاني التي ذكرناها" (العسكري، د.ت، ص 24).

وذكر ابن طلحة أن صيغ المبالغة متفاوتة فـ(فَعُول) لمن كَثُرَ منه الفعل و (فَعَّال) لمن صار له كالصناعة، و(مِفْعَال) لمن صار له كالآلة، و(فَعِيْل) لمن صار له كالطبيعة، و(فَعِل) لمن صار له كالعادة (أبو حيان، 1998: 2281/5).

قال أبو حيان: ولم يتعرض لذلك المتقدمون (أبو حيان، 1998: 2281/5).

وقال أبو جعفر الرعيني: لم يقله أحد من النحويين المتقدمين، ولم تفرق العرب في المبالغة بين واحد منها، وما ذهب إليه ابن طلحة لا دليل عليه من كلام العرب، وإنما هو ضرب من التَّخَيُّل، وحمله على ذلك أنه لما رأى (فَعَّالًا) يكثر في الصنائع كالخَيَّاط والنَّجَّار والجَزَّار، و(مِفْعَالًا) يكثر في الآلة كالمِخْيَاط والمِفْتَاح، و(فَعِيْلًا) يكثر في الأفعال الطبيعية كالكَرِيم والبَخِيل، و(فَعِلًا) يكثر فيمن صار له الفعل كالعادة نحو: صَلِف، ادَّعى هذه المعاني في هذه المثل (الرعيني: 1997: 216/1، 217).

وذهب بعضهم كالزجاج إلى أن معناهما واحد، وجاز تكرارهما وإن كانا بمعنى واحد لأمرين:

أحدهما: أن اختلاف الموضعين يحسن من ذاك ما لا يحسن مع المجاورة أَلا تراهم أجمعوا على أَن الإيطاء مع بُعد الموضع ليس هو مثله مع قرب الموضع.

والوجه الآخر: أن هذا يحسن في صفات الله -تعالى- ولا يحسن في أسماء المخلوقين وصفاتهم؛ وذلك لبلوغها الكمال (الزجاج، د.ت، ص 46).

وذهب الزركشي إلى أن صيغ المبالغة قسمان:

أحدها: ما تحصل المبالغة فيه بحسب زيادة الفعل.

والثاني: بحسب تعدد المفعولات.

وأن الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعددين، مما يدل على أن تعددها لا يوجب للفعل زيادة، وعلى هذا القسم تنزل صفاته- تعالى- ويرتفع الإشكال، ولهذا قال بعضهم في(حَكِيم): المبالغة فيه تعني تكرار حكمه بالنسبة إلى الشرائع. قال الزمخشري: المبالغة في (التَّوَّاب) للدلالة على كثرة من يتوب عليه من عباده، أو لأنه ما من ذنب يقترفه المقترف إلا كان معفوًا عنه بالتوبة،أو لأنه بليغ في قبول التوبة، نُزل صاحبها منزلة من لم يذنب قط لسعة كرمه (الزمخشري، 1407: 374/4).

وقد أورد بعض الفضلاء سؤالاً على قوله تعالى:﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ٢٨٤﴾ [البقرة: 284]، وهو أن (قديرًا) من صيغ المبالغة فيستلزم الزيادة على معنى (قَادِر)، والزيادة على معنى (قَادِر) محال؛ إذ الإيجاد من واحد لا يمكن فيه التفاضل باعتبار كل فرد. وأجيب بأن المبالغة لما تعذر حملها عن كل فرد وجب صرفها إلى مجموع الأفراد التي دل السياق عليها، فهي بالنسبة إلى تكثير التعلق لا تكثير الوصف (الزركشي، 1957: 507/2، والسيوطي، 1974: 284/3).

وذهب أبو علي الفارسي إلى منع المبالغة في صفات الله -تعالى- لأن اللفظ مشعر بالنقص فلا يجوز إطلاقه (الزركشي، 1957: 508/2).

وذهب برهان الدين الرَّشِيديّ إلى أن المبالغة في صفات الله -تعالى- مجاز؛ لأنها موضوعة للمبالغة، ولا مبالغة فيها؛ لأن صفاته-تعالى- متناهية في الكمال، لا يمكن المبالغة فيها؛ لأن المبالغة أن تثبت للشيء أكثر مما له، ولأن المبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان، وصفات الله-تعالى- بلغت الغاية في الكمال، فهي منزهة عن ذلك، واستحسنه السبكي (الزركشي، 1957: 508/2، والسيوطي، 1974: 324/3).

والذي يظهر للباحث أن (غَافِرًا) على صيغة (فَاعِل)، يدل على مطلق الفعل، كان كثيرًا أو قليلًا، وأن(غَفُورًا) على صيغة (فَعُول) يأتي بمعنى (غافر) (الحملاوي، د.ت، ص 63)، و(غَفَّارًا) على صيغة(فَعَّال) في الحقيقة بدل من (فَاعِل) المراد به الكثرة، واختلف عنه في مجيئه على صيغة (فَعَّال) في كثرة الحروف، فهو أبلغ؛ إذ زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى وهو تكثير الفعل، يعني كثرة من يغفر له من عباده مرة بعد مرة.

3.لفظ(قَادِر)، و(قَدِير)، و(مُقْتَدِر)

وردت هذه الألفاظ في القرآن الكريم كثيرًا، ومن الآيات التي وردت فيها:

﴿قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةٗ﴾ [الأنعام: 37].

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [البقرة: 20].

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ مُّقۡتَدِرًا ٤٥﴾ [الكهف: 45].

جاءت هذه الصيغ مشتقة من: قَدَرَ...

قال ابن منظور:" فَالْقَادِرُ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ قَدَرَ يَقْدِرُ [يَقْدُرُ]، والقَدِير فَعِيلٌ مِنْهُ، وَهُوَ لِلْمُبَالَغَةِ، وَالْمُقْتَدِرُ مُفْتَعِلٌ مِن اقْتَدَرَ، وَهُوَ أَبلغ" (ابن منظور، 1414: 74/5).

جاءت هذه الألفاظ متعددة الصيغ الصرفية، فـ(قَادِر) على صيغة اسم الفاعل على وزن (فاعل) و(قَدِير) على صيغة المبالغة على وزن(فَعِيل)، اشتقاقًا من: قَدَرَ. و(مُقْتَدِر) على صيغة اسم الفاعل على وزن(مُفْتَعِل) مشتق من: اقْتَدَرَ، يقال: اقْتَدَرَ على الشيء، بمعنى: قَدَرَ عليه (الحميري، 1999: 5409/8).

قال سيبويه: "وأجروا اسمَ الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مُجراه إذا كان على بناء فاعلٍ؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلا أنه يريد أن يُحدِّثَ عن المبالغة فما هو الأصل الذى عليه أكثر هذا المعنى فَعولٌ، وفعّال، ومِفْعَال، وفَعِلٌ، وقد جاء فَعيلٌ كرَحِيم، وعَلِيم، وقَدِير، وسَمِيع، وبَصِير" (1998: 110/1).

وهنا تساؤل: أي هذه الصيغ أبلغ؟

الجواب:

قال الزجاجي:" القَدِير: أبلغ في الوصف بالقدرة من (القَادِر)؛ لأن (القَادِر) اسم الفاعل من: قَدَرَ يَقْدِرُ فهو قَادِر. و(قَدِير): فَعِيل، و(فَعِيل) من أبنية المبالغة" (1986، ص 48).

وذكر ابن جني أن قولك: تعالى الله، أبلغ من قولك: علا؛ لكثرة الحروف. وعليه جاء قوله:﴿أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ ٤٢﴾ [القمر: ٤٢]، فهو أبلغ من قَادِر (ابن جني، 1994: 134/2).

وفي موضع آخر قال: إن (افْتَعَلَ) أبلغ من (فَعَلَ)؛ لزيادة التاء فيه، ألا ترى إلى قول الله تعالى ﴿أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ ٤٢﴾ [القمر: 42]، فهو أبلغ معنى من قَادِر (ابن جني، 1994: 195/2).

وذهب الرازي إلى أن (القَدِير) و(المُقْتَدِر) من الألفاظ المجانسة لـ(القَادِر)، فـ(القَدِير) مبالغة من القَادِر كالعَلِيم من العَالِم، و(المُقْتَدِر) دال على المبالغة، واستدل بزيادة المبنى فيه على أنه أبلغ من (القَادِر) (الرازي، 1976: 319).

وذهب الهروي إلى أن (القَادِر) و(القَدِير) بمعنى واحد (القرطبي، 1405: 224/1، والسمين الحلبي، د.ت: 184/1).

وإليه ذهب جماعة من العلماء:

قال النحاس:" فَعِيل يكون بمعنى الجمع... وبمعنى: فَاعِل، مثل: قَدِير، بمعنى: قَادِر" (1985: 225/4).

وقال ابن قتيبة في باب (اشتقاق أسماء الله وصفاته):" ومن صفاته ما جاء على "فَعِيل" بمعنى "فَاعِل"؛ نحو: قَدِير، بمعنى: قَادِر..." (1978: 16/1).

وأشار السيرافي إلى أن (فَعِيلًا) و(فَاعِلًا) قد يشتركان، كقولك: عَالِم وعَلِيم، وقَادِر وقَدِير (السيرافي، 2009: 233/4).

وقال مكي بن أبي طالب: "وفَعِيل يأتي بمعنى فَاعِل، نحو: قَدِير، بمعنى: قَادِر، وهو كثير" (ابن أبي طالب، 2008: 7041/11).

وقال ابن القطاع الصقلي:" وأما (فَعِيل) فيأتي على ثلاثة وثلاثين وجهاً... وتجيء بمعنى الفاعل... نحو: حَفِيظ، وقَدِير" (1999، ص 286، 287).

والذي يظهر للباحث أن (القَادِر) و(القَدِير) بمعنى واحد، وأن (المُقْتَدِر)أكثر دلالة على المبالغة؛ لزيادة المبنى فيه، وزيادة المبنى دلالة على زيادة المعنى.

4.لفظ(هَمَّاز)، و(هُمَزَة).

وردت هذه الألفاظ في:

قوله تعالى: ﴿هَمَّازٖ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٖ ﴿١١﴾﴾ [القلم: 11].

وقوله تعالى: ﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ﴿١﴾﴾ [الهمزة: 1].

(هَمَّاز)، و(هُمَزَة)كلاهما من أصل واحد: هَمَزَ، جاء الأول على صيغة(فَعَّال)، والثاني على صيغة (فُعَلَة) فما الفرق بينهما؟

الهُمَزَة: كثير الهمز، قال زياد بن الأعجم (أبو عبيدة، 1381: 311/2، و الزجاج، 1988: 361/5، والسمين الحلبي، د.ت: 106/11):

إذا لَقِيْتُــكَ عَــنْ شَــحْطٍ تُكَاشُــرني وإنْ أُغَيَّــبْ فأنــتَ الهــامِزُ اللُّمَــزَةْ

والمطرد أن(فُعَلَة) لمن يكثر منه الفعل، والهاء للمبالغة، وقد وضح ذلك ابن جني في باب (في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه) أن منه: اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة نحو: رجل هُمَزَة لُمَزَة، وامرأة هُمَزَة لُمَزَة، ورجل صَرُورَة وفَرُوقَة، وامرأة صَرُورَة وفَرُوقَة، وذلك أن الهاء لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فتأنيث الصفة أمارة المبالغة والغاية؛ يدل على ذلك قولهم: امرأة فروقة، لو كانت الهاء لحقت لكون المرأة مؤنثة لوجب حذفها في المذكر، فيقال: رجل فَرُوق (ابن جني، د.ت: 203/2).

وذكر الفراء أن مما يُنعت به الرجل والمرأة، قولهم: رجل نسَّابة وعلَّامة وضُحَكَة وفَرُوقَة وهُمَزَة ولُمَزَة (الفراء، د.ت، ص 106).

و(هَمَّاز) على وزن(فَعَّال) مبالغة من الهمز.

ويعني في اللغة: الضرب طعنًا باليد والعصا، ثم استعير للعيَّاب الذي يغتاب النَّاسَ ويطعن فيهم (الزجاج، 1988: 361/5، والسمين الحلبي، د.ت: 103/10).

والبناءان عند ابن خالويه من أبنية المبالغة (السيوطي، 2009: 243/2).

وقد اكتفى ابن منظور ببيان مجيء(همَّاز)، و(هُمَزَة)، للمبالغة؛ دون تمييز بينهما (ابن منظور، 1414: 426/5).

والذي يظهر للباحث أن (همَّاز)، أكثر مبالغة؛ يعود ذلك إلى زيادة المبنى، فزيادة المبنى تدل على زيادة المعنى.

5- لفظ(عَجِيب)، و(عُجَاب)

وردت هذه الألفاظ في:

قوله تعالى:﴿بَلۡ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡ فَقَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَيۡءٌ عَجِيبٌ ۝٢﴾ [ق: 2].

وقوله تعالى: ﴿أَجَعَلَ ٱلۡأٓلِهَةَ إِلَٰهٗا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عُجَابٞ ۝٥﴾ [ص: ٥].

(عَجِيب)، و(عُجَاب) كلاهما من أصل واحد: (ع ج ب) جاء الأول على صيغة (فَعِيل)، والآخر على صيغة (فُعَال).

واختلف فيهما على عدة مذاهب:

الأول: أن معناهما واحد. وهو مذهب سيبويه.

ذكر سيبويه أنهما أختان، فمعناهما واحد، يقول: "وفُعَالٌ بمنزلة فَعِيلٍ؛ لأنهما أختان، ألا ترى أنك تقول: طَوِيلٌ وطُوَالٌ وبَعِيدٌ وبُعَادٌ، وسمعناهم يقولون: شَجِيعٌ وشُجَاعٌ وخَفِيفٌ وخُفَافٌ" (1998: 634/3).

وإلى ذلك أشار الفراء، وذكر أن العرب تقول: هَذَا رجل كَرِيم وكُرَّام وَكُرَام، والمعنى كله واحدٌ، قال طُفَيْل الغَنَويّ (الغنوي، 1986، ص 97، الفراء، 1983: 398/2، والهروي، 1420: 556/1) -في طَوِيل-:

طُــوَال السَّــاعِدَينِ يَهُــزُّ لَــدْنًا ... يَلُــوحُ سِــنَانُهُ مِثْــلَ الشِّــهَابِ

وذكر الزجاج أن (عُجَاب) في معنى (عَجِيب)، وهو جائز، يقال: رجل كَرِيم وكُرَّام وكُرَام (1988: 321/4).

وقال ابن يعيش: وقد يتعاور "فَعِيل"، و"فُعال"، نحو: عَجِيب وعُجَاب، وخَفِيف وخُفَاف (2001: 50/4).

وعده أبو عبيدة من المجاز، فالعرب تحول (فَعِيلًا) إلى (فُعَال) قال الشاعر (1381: 177/2):

أَبْكِـي بِعَـيْنٍ حَـذِلَتْ مُضَـاعَه ... تَبْكِـي عَلَـى جَـارِبَنِـي جُدَاعَـهْ

أَيْـنَ دُرَيْـدٌ، وَهْـوَ ذُو بَرَاعَـهْ ... حَتَّـى تَـرَوْه كَاشِـفًا قِنَاعَـهْ

تَغْـدو بِـهِ سَـلْهَبَةٌ سُـرَاعَهْ

أي: سريعة (أبو عبيدة، 1381: 177/2).

الثاني: الفرق بينهما، وهو مذهب الخليل.

قال الخليل: أَمَّا العَجِيبُ فالعَجَبُ، وأَمَّا العُجَابُ فالذي تجاوز حد العَجَب، والطويل الذي فيه طُول، والطُّوَال الذي قد تجاوز حد الطول (الخليل، د.ت: 235/1).

وهو ما ذهب إليه الهروي من التفريق بين (فَعِيل)، و(فُعَال)، يقول: رجل طَوِيل وطُوَال، (طُوَال) أطول من طويل، كما يقولون: رجل جَسِيم للعظيم الجسم، فإذا قالوا: جُسَام، كان أعظم جسمًا من الجسيم (الهروي، 1420: 556/1).

ورجحه السمين الحلبي، قال: (عُجَاب) أبلغ من (عَجِيب)، كقولهم: رجل طُوال وأَمْرٌ سُرَاع، هما أبلغُ من: طَوِيل وسَرِيع (د.ت: 357/9).

وذكر ابن خالويه أن كل (فَعِيل) يجوز فيه ثلاث لغات: فَعِيل، وفُعَال، وفُعَّال.

وفرَّق بين هذه اللغات، قال: رجل طَوِيل، وإذا زاد طوله قلت: طُوَال (ابن خالويه، 1979، ص 130).

ونُقل عن مقاتل: أن عُجَاب - بالتخفيف - لغة أزد شنوءة (السمين الحلبي، د.ت: 358/9). والذي يظهر للباحث أنهما أختان، فمعناهما واحد، وهو قول سيبويه.

النتائج:

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- قد تتعدد الصيغ الصرفية من أصل واحد؛ لاتساع العرب في كلامها، أو للدلالة على التأكيد.

- قد تتعدد الصيغ الصرفية من أصل واحد ويجمع بينها في آن واحد؛ وذلك أن العرب في كلامهم يخرجون من الأدنى إلى الأعلى، ويترقّون من الأقل إلى الأكثر.

-أن اسم الفاعل يدل على مطلق الفعل، كان كثيرًا أو قليلًا، فيقال: (فَاعِل) لمن تكرَّر منه الفعل وكَثُر، ولمن وقع منه فعلٌ ما، فإذا أراد العرب أن يشعروا بالكثرة وضعوا أمثلة دالة عليها: (فَعُول) أو (فَعَّال) أو (مِفْعَال)، فـ(فَعُول) في الحقيقة بدل من (فَاعِل) المراد به الكثرة، وليس بدل من (فَاعِل) مطلقًا.

- أن لكل واحد من (الرحمن) و(الرحيم) فائدة غير الآخر، واختلافهما من جهة المبالغة؛ فلذلك جمع بينهما، فمبالغة (فَعْلان) من حيث الامتلاء والغلبة، كـ(غَضْبَان وسَكْرَان)، ومبالغة (فَعِيْل) من حيث التكرار والوقوع بمحال الرحمة، وهو ما ذكره أبو حيان.

-(غَافِر) على صيغة (فَاعِل)، يدل على مطلق الفعل، كان كثيرًا أو قليلًا، و(غَفُور) على صيغة (فَعُول) يأتي بمعنى (غَافِر) ، و(غَفَّار) على صيغة(فَعَّال) في الحقيقة بدل من (فَاعِل) المراد به الكثرة، واختلف عنه في مجيئه على صيغة (فَعَّال) في كثرة الحروف، فهو أبلغ؛ إذ زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، وهو تكثير الفعل، يعني كثرة من يغفر له من عباده مرة بعد مرة.

- (القَادِر) و(القَدِير) بمعنى واحد، و(المُقْتَدِر)أكثر دلالة على المبالغة؛ لزيادة المبنى فيه، وزيادة المبنى دلالة على زيادة المعنى.

- (همَّاز)، أكثر مبالغة من (هُمَزَة)؛ يعود ذلك إلى زيادة المبنى، فزيادة المبنى تدل على زيادة المعنى.

- ((عُجَاب) و(عَجِيب)، أختان، فمعناهما واحد، وهو قول سيبويه.

- ذهب بعض العلماء إلى أن كثرة الحروف في الصيغة الصرفية أبلغ؛ بناء على القاعدة المشهورة" زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى"، وأنه محال في لغة واحدة أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، وليست على إطلاقها عند بعضهم.

المراجع

ابن أبي طالب، مكي. (2008). *الهداية إلى بلوغ النهاية* (ط.1). جامعة الشارقة.

الأستراباذي، محمد بن الحسن. (1982). *شرح شافية ابن الحاجب* (محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، تحقيق) دار الكتب العلمية.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم. (1992). *الزاهر في معاني كلمات الناس* (حاتم الضامن، تحقيق ط.1)، مؤسسة الرسالة.

الأنصاري، حسان بن ثابت. (2006). *ديوانُه* (عبد الله سنده، تحقيق ط.1) دار المعرفة.

الثعلبي، أحمد بن إبراهيم (2002). *الكشف والبيان عن تفسير القرآن* (أبو محمد بن عاشور تحقيق ط.1)، دار إحياء التراث العربي.

الثمانيني، عمر بن ثابت. (1999). *شرح التصريف* (إبراهيم البعيمي، تحقيق ط.1) مكتبة الرشد.

جرير. بن عطية (د.ت). *ديوانُه بشرح محمد بن حبيب* (نعمان محمد أمين طه، تحقيق ط.2)، دار المعارف.

ابن جني. عثمان بن جني. (د.ت). *الخصائص* (محمد علي النجار، تحقيق)، دار الكتب المصرية.

ابن جني، عثمان بن جني. (1994). *المحتسب في تبيين شواذ القراءات* (علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، تحقيق)، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

حسن، عباس. (د.ت). *النحو الوافي* (ط.15). دار المعارف.

الحملاوي، أحمد بن محمد. (د.ت). *شذا العرف في فن الصرف* تحقيق: نصر الله عبد الرحمن، مكتبة الرشد.

الحميري، نشوان بن سعيد. (1999). *شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم* (حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ويوسف محمد عبد الله، تحقيق ط.1) دار الفكر المعاصر، ودار الفكر.

أبو حيان. محمد بن يوسف. (1993). *البحر المحيط* (الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وزكريا عبد المجيد النوقي، وأحمد النجولي الجمل، تحقيق ط.1)، دار الكتب العلمية.

أبو حيان. محمد بن يوسف. (د.ت). *التذييل والتكميل في شرح التسهيل* (حسن هنداوي، تحقيق)، دار القلم، ودار كنوز إشبيليا.

أبو حيان، محمد بن يوسف. (1998). *ارتشاف الضرب* (محمد رجب عثمان، تحقيق)، مكتبة الخانجي.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد. (1977). *الحجة في القراءات السبع* (عبد العال سالم مكرم، تحقيق ط.2)، دار الشروق.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد. (1979). *ليس في كلام العرب* (أحمد عبد الغفور عطار ط.2)، مكة المكرمة.

ابن دريد، محمد بن الحسن. (1978). *جمهرة اللغة* (رمزي منير بعلبكي، تحقيق ط.1)، دار العلم للملايين.

الرازي، محمد بن عمر. (1976). *لوامع البينات شرح أسماء الله الحسنى*، مكتبة الكليات الأزهرية.

الرعيني، أحمد بن يوسف. (1997). *شرح ألفية ابن معط* (عبد الله الحاج عمر، تحقيق)، [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة أم القرى.

الزبيدي، محمد بن محمد. (1965). *تاج العروس من جواهر القاموس*، مطبعة حكومة الكويت.

الزجاج، إبراهيم بن السري. (د.ت). *تفسير أسماء الله الحسنى* (أحمد يوسف الدقاق، تحقيق)، دار الثقافة العربية.

الزجاج، إبراهيم بن السري. (1988). *معاني القرآن وإعرابه* (عبد الجليل عبده شلبي، تحقيق ط.1)، عالم الكتب.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. (1986). *اشتقاق أسماء الله تعالى* (عبد الحسين المبارك، تحقيق ط.2)، مؤسسة الرسالة.

الزرقاني، محمد بن عبد العظيم. (1996). *مناهل العرفان في علوم القرآن* (ط.1). دار الفكر.

الزركشي، محمد بن عبد الله. (1957). *البرهان في علوم القرآن* (محمد أبو الفضل إبراهيم، تحقيق ط.1)، دار إحياء التراث العربي، عيسى البابي الحلبي.

الزمخشري، جار الله. (1407). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل* (ط.3). دار الكتاب العربي.

السخاوي، علي. (1415). *سفر السعادة وسفير الإفادة* (محمد الدالي، تحقيق ط.2)، دار صادر.

السمين الحلبي، أحمد. (د.ت). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون* (أحمد محمد الخراط، تحقيق)، دار القلم.

السهيلي، عبد الرحمن. (1992). *نتائج الفكر في النحو* (ط.1). دار الكتب العلمية.

سيبويه، عمرو بن عثمان. (1983). *الكتاب* (عبد السلام محمد هارون، تحقيق ط.3) عالم الكتب.

ابن سيده، علي بن إسماعيل. (1996). *المخصص* (خليل إبراهيم جفال، تحقيق ط.1)، دار إحياء التراث العربي.

ابن سيده، علي بن إسماعيل. (2000). *المحكم والمحيط الأعظم* (عبد الحميد هنداوي، تحقيق ط.1)، دار الكتب العلمية.

السيرافي، الحسن. (2008). *شرح كتاب سيبويه* (أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، تحقيق ط.1)، دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين. (2009). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها* (محمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، تحقيق)، المكتبة العصرية.

السيوطي، جلال الدين. (1974). *الإتقان في علوم القرآن* (محمد أبو الفضل إبراهيم، تحقيق)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (2007). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية* (عبد الرحمن العثيمين، ومحمد إبراهيم البنا، وعياد بن عيد الثبيتي، وعبد المجيد قطامش، تحقيق ط.1)، مطبوعات جامعة أم القرى.

العبادي، عدي بن زيد. (1965). ديوانُه (محمد جبار المعيبد، تحقيق)، منشورات وزارة الثقافة العراقية.

عبد الحميد، محمد محيي الدين. (د.ت). *أوضح المسالك ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك*، المكتبة العصرية.

أبو عبيدة، معمر بن المثنى. (1381). *مجاز القرآن* (محمد فؤاد سزكين، تحقيق)، مكتبة الخانجي.

ابن عسكر، محمد بن علي. (1997). *التكميل والإتمام* (حسن مروة، تحقيق ط.1)، دار الفكر.

العسكري، أبو هلال. (د.ت). *الفروق اللغوية* (محمد إبراهيم سليم، تحقيق)، دار العلم والثقافة.

العكبري، أبو البقاء. (1979). *إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن* (ط.1). دار الكتب العلمية.

الغنوي، الطفيل. (1986). *ديوانه* (محمد عبد القادر أحمد، تحقيق ط.1)، دار الكتاب الجديد.

الفراء، يحيى بن زياد. (1983).*معاني القرآن* (ط.3). عالم الكتب.

الفراء، يحيى بن زياد. (د.ت). *المذكر والمؤنث* (رمضان عبد التواب، تحقيق ط.2)، مكتبة دار التراث.

الفراهيدي، الخليل. (د.ت). *العين* (مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، تحقيق)، دار ومكتبة الهلال.

ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم. (1978). *غريب القرآن* (أحمد صقر، تحقيق)، دار الكتب العلمية.

القرطبي، محمد. (1405). *الجامع لأحكام القرآن: تفسير القرطبي* دار إحياء التراث العربي.

ابن القطاع، الصقلي. (1999). *أبنية الأسماء والأفعال والمصادر* (أحمد محمد عبد الدايم، تحقيق)، دار الكتب والوثائق القومية.

ابن مالك. محمد. (1990). *شرح التسهيل* (عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، تحقيق ط.1)، دار هجر.

ابن مالك، محمد. (د.ت). *ألفية ابن مالك*، دار التعاون.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة. (د.ت). *المعجم الوسيط*، دار الدعوة.

ابن منظور، محمد. (1414).*لسان العرب* (ط.3). دار صادر.

الميداني، أحمد بن محمد. (1299). *نزهة الطرف في علم الصرف* (ط.1). مطبعة الجوائب.

النحاس، أحمد. (1985). *إعراب القرآن* (زهير غازي زاهد، تحقيق ط.2)، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية.

الهروي، محمد. (1420). *إسفار الفصيح* (أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، تحقيق ط.1)، الجامعة الإسلامية.

الواحدي، علي بن أحمد. (1430). *التفسير البسيط* (ط.1). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ابن يعيش، يعيش. (2001). *شرح المفصل* (ط.1). دار الكتب العلمية.

Reference

Ibn Abī Ṭālib, Makkī. (2008). *al-Hidāyah ilá Bulūgh al-Nihāyah* (1st ed). Jāmiʿat al-Shāriqah, (in Arabic).

al-ʾAstrābādhī, Muḥammad ibn al-Ḥasan. (1982). *Sharḥ Shāfīyat Ibn al-Ḥājib* (Muḥammad Nūr al-Ḥasan, & Muḥammad al-Zifzāf, & Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, taḥqīq) Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, (in Arabic).

al-Anbārī, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Qāsim. (1992). *al-Zāhir fī maʿānī Kalimāt al-Nās* (Ḥātim al-Ḍāmin, taḥqīq 1st ed.), Muʾassasat al-Risālah, (in Arabic).

al-Anṣārī, Ḥassān ibn Thābit. (2006). *Dīwānuh* (ʿAbd Allāh Sandah, taḥqīq 1st ed) Dār al-Maʿrifah, (in Arabic).

al-Thaʿlabī, Aḥmad ibn Ibrāhīm (2002). *al-Kashf & al-Bayān ʿan tafsīr al-Qurʾān* (Abū Muḥammad ibn ʿĀshūr taḥqīq 1st ed.), Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, (in Arabic).

al-Thamānīnī, ʿUmar ibn Thābit. (1999). *Sharḥ al-Taṣrīf* (Ibrāhīm al-Buʿaymī, taḥqīq 1st ed) Maktabat al-Rushd, (in Arabic).

Jarīr. ibn ʿAṭīyah (N. D). *Dīwānuh bi-Sharḥ Muḥammad ibn Ḥabīb* (Nuʿmān Muḥammad Amīn Ṭāhā, taḥqīq 2nd ed.), Dār al-Maʿārif, (in Arabic).

Ibn Jinnī. ʿUthmān ibn Jinnī. (N. D). *al-Khaṣāʾiṣ* (Muḥammad ʿAlī al-Najjār, taḥqīq), Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, (in Arabic).

Ibn Jinnī, ʿUthmān ibn Jinnī. (1994). *al-Muḥtasib fī Tabyīn Shawādh al-Qirāʾāt* (ʿAlī al-Najdī Nāṣif, & ʿAbd al-Ḥalīm al-Najjār, & ʿAbd al-Fattāḥ Ismāʿīl Shalabī, taḥqīq), Wizārat al-Awqāf al-Majlis al-Aʿlá lil-Shuʾūn al-Islāmīyah, (in Arabic).

Ḥasan, ʿAbbās. (N. D). *al-Naḥw al-Wāfī* (15 ed). Dār al-Maʿārif, (in Arabic).

al-Ḥamalāwī, Aḥmad ibn Muḥammad. (N. D). *Shadhā al-ʿurf fī Fann al-Ṣarf* (Naṣr Allāh ʿAbd al-Raḥmān, taḥqīq), Maktabat al-Rushd, (in Arabic).

al-Ḥimyarī, Nashwān ibn Saʿīd. (1999). *Shams al-ʿUlūm & Dawāʾ Kalām al-ʿArab min al-Kulūm* (Ḥusayn ibn ʿAbd Allāh al-ʿUmarī, & Muṭahhar ibn ʿAlī al-Iryānī, & Yūsuf Muḥammad ʿAbd Allāh, taḥqīq 1st ed) Dār al-Fikr al-Muʿāṣir, & Dār al-Fikr, (in Arabic).

Abū Ḥayyān. Muḥammad ibn Yūsuf. (1993). *al-Baḥr al-Muḥīṭ* (al-Shaykh ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd, & al-Shaykh ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ, & Zakarīyā ʿAbd al-Majīd al-Nawqī, & Aḥmad al-Najūlī al-Jamal, taḥqīq 1st ed.), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, (in Arabic).

Abū Ḥayyān. Muḥammad ibn Yūsuf. (N. D). *al-Tadhyīl & al-Takmīl fī Sharḥ al-Tashīl* (Ḥasan Hindāwī, taḥqīq), Dār al-Qalam, & Dār Kunūz Ishbīliyā, (in Arabic).

Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf. (1998). *Irtishāf al-Ḍurab* (Muḥammad Rajab ʿUthmān, taḥqīq), Maktabat al-Khānjī, (in Arabic).

Ibn Khālawayh, al-Ḥusayn ibn Aḥmad. (1977). *al-Ḥujjah fī al-Qirāʾāt al-Sabʿ* (ʿAbd al-ʿĀl Sālim Mukarram, taḥqīq 2nd ed.), Dār al-Shurūq, (in Arabic).

Ibn Khālawayh, al-Ḥusayn ibn Aḥmad. (1979). *Laysa fī kalām al-ʿArab* (Aḥmad ʿAbd al-Ghafūr ʿAṭṭār 2nd ed.), Makkah al-Mukarramah, (in Arabic).

Ibn Durayd, Muḥammad ibn al-Ḥasan. (1978). *Jamharat al-Lughah* (Ramzī Munīr Baʿlabakkī, taḥqīq 1st ed.), Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn, (in Arabic).

al-Rāzī, Muḥammad ibn ʿUmar. (1976). *Lawāmiʿ al-Bayyināt Sharḥ Asmāʾ Allāh al-Ḥusná*, Maktabat al-Kullīyāt al-Azharīyah, (in Arabic).

al-Ruʿaynī, Aḥmad ibn Yūsuf. (1997). *Sharḥ Alfīyat Ibn Maʿṭ* (ʿAbd Allāh al-Ḥājj ʿUmar, taḥqīq), [PhD thesis], Jāmiʿat Umm al-Qurá, (in Arabic).

al-Zabīdī, Muḥammad ibn Muḥammad. (1965). *Tāj al-ʿArūs min Jawāhir al-Qāmūs*, Maṭbaʿat Ḥukūmat al-Kuwayt, (in Arabic).

al-Zajjāj, Ibrāhīm ibn al-sirrī. (N. D). *tafsīr Asmāʾ Allāh al-Ḥusná* (Aḥmad Yūsuf al-Daqqāq, taḥqīq), Dār al-Thaqāfah al-ʿArabīyah, (in Arabic).

al-Zajjāj, Ibrāhīm ibn al-sirrī. (1988). *Maʿānī al-Qurʾān & iʿrābuh* (ʿAbd al-Jalīl ʿAbduh Shalabī, taḥqīq 1st ed.), ʿĀlam al-Kutub, (in Arabic).

al-Zajjājī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Isḥāq. (1986). *Ishtiqāq Asmāʾ Allāh Taʿālá* (ʿAbd al-Ḥusayn al-Mubārak, taḥqīq 2nd ed.), Muʾassasat al-Risālah, (in Arabic).

al-Zarqānī, Muḥammad ibn ʿAbd al-ʿAẓīm. (1996). *Manāhil al-ʿIrfān fī ʿUlūm al-Qurʾān* (1st ed,). Dār al-Fikr, (in Arabic).

al-Zarkashī, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh. (1957). *al-Burhān fī ʿUlūm al-Qurʾān* (Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, taḥqīq 1st ed.), Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, ʿĪsá al-Bābī al-Ḥalabī, (in Arabic).

al-Zamakhsharī, Jār Allāh. (1407). *al-Kashshāf ʿan ḥaqāʾiq ghawāmiḍ al-tanzīl* (3rd ed). Dār al-Kitāb al-ʿArabī, (in Arabic).

al-Sakhāwī, ʿAlī. (1415). *Sifr al-Saʿādah & Safyr al-Ifādah* (Muḥammad al-Dālī, taḥqīq 2nd ed.), Dār Ṣādir, (in Arabic).

al-Samīn al-Ḥalabī, Aḥmad. (N. D). *al-Durr al-Maṣūn fī ʿUlūm al-Kitāb al-maknūn* (Aḥmad Muḥammad al-Kharrāṭ, taḥqīq), Dār al-Qalam, (in Arabic).

al-Suhaylī, ʿAbd al-Raḥmān. (1992). *Natāʾij al-Fikr fī al-Naḥw* (1st ed). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, (in Arabic).

Sībawayh, ʿAmr ibn ʿUthmān. (1983). *al-Kitāb* (ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, taḥqīq 3rd ed) ʿĀlam al-Kutub, (in Arabic).

Ibn Sīdah, ʿAlī ibn Ismāʿīl. (1996). *Al-Mukhaṣṣaṣ* (Khalīl Ibrāhīm Jaffāl, taḥqīq 1st ed.), Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, (in Arabic).

Ibn Sīdah, ʿAlī ibn Ismāʿīl. (2000). *al-Muḥkam & al-Muḥīṭ al-Aʿẓam* (ʿAbd al-Ḥamīd Hindāwī, taḥqīq 1st ed.), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, (in Arabic).

al-Sīrāfī, al-Ḥasan. (2008). *Sharḥ Kitāb Sībawayh* (Aḥmad Ḥasan Mahdalī, ʿAlī Sayyid ʿAlī, taḥqīq 1st ed.), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, (in Arabic).

al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn. (2009). *al-Muz'hir fī ʿulūm al-lughah & Anwāʿhā* (Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, & Muḥammad Jād al-Mawlá, & ʿAlī Muḥammad al-Bajāwī, taḥqīq), al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, (in Arabic).

al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn. (1974). *al-Itqān fī ʿUlūm al-Qurʹān* (Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, taḥqīq), al-Hayʹah al-Miṣrīyah al-ʿĀmmah lil-Kitāb, (in Arabic).

al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsá. (2007). *al-maqāṣid al-Shāfiyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah* (ʿAbd al-Raḥmān al-ʿUthaymīn, & Muḥammad Ibrāhīm al-Bannā, & ʿyyād ibn ʿĪd al-Thubaytī, & ʿAbd al-Majīd Qaṭāmish, taḥqīq 1st ed.), Maṭbūʿāt Jāmiʿat Umm al-Qurá, (in Arabic).

al-ʿAbbādī, ʿUdaī ibn Zayd. (1965). *Dīwānuh* (Muḥammad Jabbār al-Muʿaybid, taḥqīq), Manshūrāt Wizārat al-Thaqāfah al-ʿIrāqīyah, (in Arabic).

ʿAbd al-Ḥamīd, Muḥammad Muḥyī al-Dīn. (N. D). *Awḍaḥ al-Masālik & maʿahu ʿuddat al-Sālik ilá taḥqīq Awḍaḥ al-Masālik*, al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, (in Arabic).

Abū ʿUbaydah, Muʿammar ibn al-Muthannā. (1381). *Mujāz al-Qurʹān* (Muḥammad Fūʾād Sizkīn, taḥqīq), Maktabat al-Khānjī, (in Arabic).

Ibn ʿAskar, Muḥammad ibn ʿAlī. (1997). *al-Takmīl & al-Itmām* (Ḥasan Marwah, taḥqīq 1st ed.), Dār al-Fikr, (in Arabic).

al-ʿAskarī, Abū Hilāl. (N. D). *al-Furūq al-Lughawīyah* (Muḥammad Ibrāhīm Salīm, taḥqīq), Dār al-ʿIlm & al-Thaqāfah, (in Arabic).

al-ʿUkbarī, Abū al-Baqāʾ. (1979). *Imlāʾ mā manna bi-hi al-Raḥmān min Wujūh al-iʿrāb & al-qirāʾāt fī jamīʿ al-Qurʹān* (1st ed). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, (in Arabic).

al-Ghanawī, al-Ṭufayl. (1986). *Dīwānih* (Muḥammad ʿAbd al-Qādir Aḥmad, taḥqīq 1st ed.), Dār al-Kitāb al-jadīd, (in Arabic).

al-Farrāʾ, Yaḥyá ibn Ziyād. (1983). *Maʿānī al-Qurʹān* (3rd ed). ʿĀlam al-Kutub, (in Arabic).

al-Farrāʾ, Yaḥyá ibn Ziyād. (N. D). *al-Mudhakkar & al-Muʾannath* (Ramaḍān ʿAbd al-Tawwāb, taḥqīq 2nd ed.), Maktabat Dār al-Turāth, (in Arabic).

al-Farāhīdī, al-Khalīl. (N. D). *al-ʿAyn* (Mahdī al-Makhzūmī, & Ibrāhīm al-Sāmarrāʾī, taḥqīq), Dār & Maktabat al-Hilāl, (in Arabic).

Ibn Qutaybah al-Dīnawarī, ʿAbd Allāh ibn Muslim. (1978). *Gharīb al-Qurʾān* (Aḥmad Ṣaqr, taḥqīq), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, (in Arabic).

al-Qurṭubī, Muḥammad. (1405). *al-Jāmiʿ li-ʾAḥkām al-Qurʾān : Tafsīr al-Qurṭubī* Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, (in Arabic).

Ibn al-Qaṭṭāʿ, al-Ṣiqillī. (1999). *Abniyat al-Asmāʾ & al-Aʿāl & al-Maṣādir* (Aḥmad Muḥammad ʿAbd al-Dāyim, taḥqīq), Dār al-Kutub & al-Wathāʾiq al-Qawmīyah, (in Arabic).

Ibn Mālik. Muḥammad. (1990). *Sharḥ al-Tashīl* (ʿAbd al-Raḥmān al-Sayyid, & Muḥammad Badawī al-Makhtūn, taḥqīq 1st ed.), Dār Hajar, (in Arabic).

Ibn Mālik, Muḥammad. (N. D). *Alfīyat Ibn Mālik*, Dār al-Taʿāwun, (in Arabic).

Majmaʿ al-lughah al-ʿArabīyah bi-al-Qāhirah. (N. D). *al-Muʿjam al-Wasīṭ*, Dār al-Daʿwah.

Ibn Manẓūr, Muḥammad. (1414). *Lisān al-ʿArab* (3rd ed). Dār Ṣādir, (in Arabic).

al-Maydānī, Aḥmad ibn Muḥammad. (1299). *Nuzhat al-Ṭarf fī ʿilm al-Ṣarf* (1st ed). Maṭbaʿat al-Jawāʾib, (in Arabic).

al-Naḥḥās, Aḥmad. (1985). *Īʿrāb al-Qurʾān* (Zuhayr Ghāzī Zāhid, taḥqīq 2nd ed.), ʿĀlam al-Kutub, & Maktabat al-Nahḍah al-ʿArabīyah, (in Arabic).

al-Harawī, Muḥammad. (1420). *Isfār al-Faṣīḥ* (Aḥmad ibn Saʿīd ibn Muḥammad Qashāsh, taḥqīq 1st ed.), al-Jāmiʿah al-Islāmīyah, (in Arabic).

al-Wāḥidī, ʿAlī ibn Aḥmad. (1430). *al-Tafsīr al-Basīṭ* (1st ed). Jāmiʿat al-Imām Muḥammad ibn Saʿūd al-Islāmīyah, (in Arabic).

Ibn Yaʿīsh, Yaʿīsh. (2001). *Sharḥ al-Mufaṣṣal* (1st ed). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, (in Arabic).